

تونس في 1363

منشور عدد 6.....

من الوزير الأول إلى السادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 1999 .

يكتسي إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 1999 أهمية بالغة باعتباره يغطي سنة محورية في مستوى إنجاز الأهداف الكمية و النوعية للمخطط التاسع .

و على هذا الأساس يتعين تغطية حاجيات التصرف و الإستثمار التي تمت برمجتها في نطاق المخطط التاسع و ذلك في إطار ما تسمح به التوازنات العامة للمالية العمومية .

و يقتضي تجسيم هذه الأهداف مواصلة مجهود التحكم في نفقات التصرف والتنمية على حد سواء .

و يتم في هذا الإطار تقديم المقترحات المتعلقة بمختلف أبواب الميزانية حسب النمط الذي تم إعداده بالنسبة لميزانية 1998 بالإضافة إلى الوثائق التكميلية اللازمة لتبويبها. كما يتعين أن تبرز الاقتراحات الأهداف الكمية و النوعية المزمع تحقيقها بالنسبة لنفقات التصرف و نفقات التنمية خلال سنة 1999 و ذلك ضمن مذكرة تحليلية تعد للغرض .

و تكون هذه المقترحات شاملة لكل الإعتمادات المتعلقة بنفقات التصرف و نفقات التنمية و الحسابات الخاصة في الخزينة و المؤسسات العمومية .

I نفقات التصرف

1 - المرتبات و الأجور

تضبط تقديرات الإعتمادات على أساس : مرتبات و أجور الأعوان المباشرين فعليا خلال شهر مارس 1998 المستخرجة من المنظومة الإعلامية "إنصاف" أو غيرها من المنظومات و يقع تحيينها طبقا للمنهجية الواردة بالمنشور المتعلق بإعداد ميزانية 1998 و ذلك بالنسبة لبرنامج الزيادات في الأجور، و الإنتدابات التي ستنجز بعد شهر مارس 1998، و القوائم اليدوية .

و يجدر التأكيد على ضرورة طرح الإعتمادات المتعلقة بالأعوان الذين سيحالون على التقاعد بداية من غرة أفريل 1998 إلى 31 ديسمبر 1999 و كذلك الإنعكاس المالي على سنة كاملة للإحالات على التقاعد المبرمجة لسنة 1998 وضبط قائمة في رتبهم وحجم أجورهم والخلايا والجهات التي ينتمون إليها. علما وأن تعويض المتقاعدين لا يتم بصفة آلية ويقع النظر فيه عند تحديد عدد الإنتدابات التي ستبرمج بميزانية الوزارات و المؤسسات العمومية .

وبالنسبة للإنتدابات الجديدة يتعين توزيع المقترحات المتعلقة بها حسب الرتب والإختصاصات و الخلايا و الجهات مع الإشارة إلى أنه سيتم النظر فيها بإعتبار :

- * توزيع الأعوان المباشرين حسب الرتب و الخلايا و الجهات .
- * تخصيص الإنتدابات الجديدة للحاجيات القارة التي لا يمكن تأمينها عن طريق المناولة .
- * برامج التكوين و الرسكلة بصدد الإنجاز و التي تعتزم الوزارة إنجازها خلال سنة 1999 .
- و يتعين أن تبرز البرامج المشار إليها الإختصاصات و أصناف الأعوان المعنيين بهذه البرامج .
- * إنعكاس التطبيقات الإعلامية المتعلقة بإنجاز بعض الأشغال والخدمات الإدارية على توزيع الأعوان المباشرين و الإنتدابات الجديدة .

2 - نفقات المعدات و الوسائل

تضبط التقديرات بالنسبة لهذه النوعية من النفقات بالإعتماد على نتائج تنفيذ ميزانيتي 1996 و 1997 و التقديرات المحينة لسنة 1998 .

و يتعين إبراز الإستهلاك الحقيقي والتقدم ببعض التدابير التي تمكن من التحكم في النفقات مثل البرامج الإستثنائية للصيانة و تجديد التجهيزات .

و يمكن للوزارات إقتراح إعادة توزيع الإعتمادات المرسمة بين مختلف البنود على أساس معايير موضوعية و حسب الحاجيات و الإستهلاك الحقيقي مع الأخذ بعين الإعتبار الإعتمادات التي يمكن توفيرها تبعا للإستثمارات التي تنجز في نطاق العنوان الثاني من ميزانية الوزارة (تركيز موزعات الهاتف - تعويض الأكرية بإنجاز بناءات إدارية - تجديد التجهيزات الرامية إلى التحكم في الإستهلاك ...)

و لا يفوتني أن أجدد التأكيد على ضرورة تخصيص الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لتغطية حاجيات نفس السنة مع الأخذ بعين الإعتبار للأجال العادية لخلاص إستهلاكات السنة السابقة بعنوان الماء و الهاتف والكهرباء و الغاز و الوقود و الأدوية و عدم تجاوز الإعتمادات المرخص فيها سنويا و ذلك بإرساء أليات متابعة مستمرة لتجنب المتخللات .

3 - الإتمادات المسندة للمؤسسات العمومية :

قصد توحيد منهجية تقديم المقترحات بالنسبة للمؤسسات العمومية و خاصة منها المؤسسات غير الإدارية يتعين التذكير بالإطار الهيكلي الذي تم إعداده سنة 1998 و المتضمن لجداول تتعلق بإنجاز تقديرات ميزانيات المؤسسات العمومية .

و في هذا الصدد فإن المؤسسات العمومية مدعوة إلى إبراز نتائج تنفيذ ميزانياتها لسنتي 1996 و 1997 و كذلك التقديرات المحينة لسنة 1998 سواء بالنسبة للموارد أو النفقات و الفواضل المسجلة خلال نفس الفترة .

و حتى تنصهر مختلف الميزانيات في إطار التبويب الجديد للنفقات الذي سيتم إعداده ابتداء من سنة 1999 ، تجدر الإشارة إلى ضرورة توخي مزيد من الدقة عند توزيع موارد و نفقات المؤسسات العمومية حسب النوعية مع التذكير بأن منحة الميزانية تخصص كلياً أو جزئياً حسب الترتيب ، لنفقات التأجير و نفقات التدخل و نفقات المعدات و الوسائل .

II - نفقات التنمية

يتم إقتراح نفقات التنمية لسنة 1999 في إطار الأهداف الكمية و النوعية للمخطط التاسع التي تؤكد على الدور الأساسي للدولة والمتمثل في تطوير البنية الأساسية وتعصيرها وتوفير التشجيعات ودعم العنصر البشري وتأهيله من خلال برامج التربية والتعليم العالي والتكوين المهني .

و يتم ضبط التقديرات في هذا المجال بالإعتماد على نتائج تقرير سنة 1998 حول التنمية و الذي سوف يقع إعداده في نطاق متابعة إنجاز المخطط التاسع .

و إعتباراً لأهمية الحاجيات و ضرورة تغطيتها في الأجل المقدرة فإنه يتعين :

- إعطاء الأولوية المطلقة إلى المشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز .
- إقتراح المشاريع الجديدة التي بلغت درجة متقدمة في مستوى الدراسات وهيكلية التمويل بما يمكنها من الإنطلاق الفعلي خلال سنة 1999 .

ولتيسير ضبط تقديرات نفقات التنمية ومناقشتها ينبغي إعداد المقترحات بالإعتماد على التمشي التالي :

1 - شمولية الإقتراحات :

من الضروري أن تكون الإقتراحات شاملة و متضمنة لكل الإعتمادات المتعلقة بمشاريع وبرامج الإستثمارات المباشرة و التمويل العمومي و الحسابات الخاصة في الخزينة ذات الصبغة التنموية .

و في هذا الإطار ينبغي أن تتضمن الإعتمادات المقترحة بعنوان مشاريع و برامج الإستثمارات المباشرة و التمويل العمومي بالإضافة إلى الحاجيات الممولة بواسطة الموارد العامة للميزانية حاجيات التمويل بواسطة القروض الخارجية الموظفة و التي تتكفل الدولة بتسديدها .

كما يتعين إعطاء العناية الكافية لإعداد بطاقات المشاريع و ذلك بالنسبة للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز أو الجديدة مع إبراز مكوناتها بصفة مفصلة و ذلك لتحديد الحاجيات على ضوء نسق التقدم المنتظر للإنجازات حسب ما هو وارد بالنمط الذي وقع إعتماده بالنسبة لميزانية 1998 .

2 - حاجيات المشاريع و البرامج التي بصدد الإنجاز :

تحظى هذه المشاريع والبرامج بأولوية مطلقة في توظيف إعتمادات التعهد والدفع لسنة 1999 وذلك سعيا لتمكين الهياكل المعنية من انجازها في ظروف عادية مسيطرة لنسق الأشغال مع الحرص على ضبط الحاجيات بكل دقة .

وتحدد هذه الإعتمادات على ضوء المستوى المنتظر لتقدم المشاريع في موفى سنة 1998 .

كما ينبغي على الهياكل المعنية احترام التكلفة المرسمة سواء بالنسبة لمشاريع الدولة أو بالنسبة لمشاريع المؤسسات والمنشآت العمومية على أساس أن عملية الترفيع في التكاليف لا يتم اللجوء إليها إلا في الحالات الإستثنائية .

و ستقع مواصلة عملية تحيين مشاريع و برامج الإستثمارات المباشرة التي شرع فيها في نطاق ميزانية سنة 1998 و التي تهدف أساسا إلى الإبقاء على المشاريع و البرامج المتواصلة بصفة فعلية و التي تتطلب رصد إعتمادات خلال فترة المخطط التاسع .

و في هذا النطاق فإن الوزارات المعنية مدعوة لموافاة مصالح وزارة المالية بالمعطيات اللازمة قصد إتمام هذه العملية في نطاق مشروع ميزانية الدولة لسنة 1999 .

3 - إنتقاء المشاريع والبرامج الجديدة :

يتعين أن تدرج اقتراحات الوزارات والمؤسسات التابعة لها فيما يتعلق بهذه النوعية من المشاريع والبرامج ضمن ما تم اقراره في المخطط التاسع مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الجهات حسب ما ورد بالمنشور عدد 98 بتاريخ 1993/12/29 .

ولا يسعني في هذا النطاق إلا التأكيد مجدداً على ضرورة الإعداد الجيد للملفات الخاصة بهذه المشاريع والبرامج من حيث تقدم الدراسات وضبط هيكل التمويل والإجراءات الخاصة لتوفير مستلزماتها من أراضي علاوة على دراسة التأثيرات على متساكني مناطقها وعلى المحيط و إنعكاسها على نفقات التسيير عند دخول هذه المشاريع و البرامج طور الإستغلال .

ويتم ضبط تكلفة المشاريع والبرامج الجديدة على ضوء الدراسات الشاملة مع إحتساب مبالغ إحتياطية للتغييرات المادية والمالية .

كما يتعين دعوة المؤسسات والمنشآت العمومية إلى إيلاء العناية اللازمة لضبط تكاليف المشاريع والبرامج التي يتم تمويلها عن طريق الموارد العامة للميزانية أو عن طريق موارد خارجية تسددها الدولة وذلك بغية ترسيخها في نطاق قانون البرامج على غرار ما وقع العمل به بالنسبة لسنة 1998 .

و حرصا على الزيادة في تحسين متابعة المشاريع و البرامج العمومية إبتداء من طور الإعداد إلى طور التقييم فإن الوزارات و المؤسسات و المنشآت العمومية التابعة لها مدعوة إلى تعميم التدابير المتعلقة بتعيين رؤساء مشاريع من بين إطاراتها و تكوين لجان متابعة تمثل ضمنها الوزارات و الهياكل المعنية و ذلك حسب حجم المشروع و نوعيته .

4 - إعداد برامج للصيانة الكبرى :

سعيًا لتحسين مردودية الإستثمارات المتعلقة بالتجهيزات والهياكل الأساسية الموجودة و لتفادي القيام بإستثمارات جديدة تثقل كاهل المجموعة الوطنية فإنه من الضروري إعطاء مكانة أكبر لعمليات الصيانة والتعهد والتي يجب أن تنصهر في نطاق خطة متوسطة المدى تحدد فيها الأهداف و الوسائل الكفيلة بتحقيقها، سيما وأن هذه العمليات ستمكن من احكام استغلال التجهيزات و الهياكل الأساسية المتوفرة .

ويقع اقتراح الإعتمادات الضرورية بالعنوان الثاني وذلك للقيام بالأشغال الكبرى للصيانة والتعهد التي تسمح بالتمديد في فترة استغلال الممتلكات العمومية .

5 - أفراد بعض المؤسسات العمومية الخاضعة لجهة المحاسبة العمومية بعنوان ثاني

عملا بما جاء بالفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية يمكن أن يخصص لهذا الصنف من المؤسسات العمومية عنوان ثاني و يقع إلحاق ميزانية هذه المؤسسة ترتيبيا بميزانية الدولة على غرار ما هو معمول به بالنسبة للعنوان الأول .

وفي هذا الإطار فإن الوزارات مدعوة إلى إقتراح قائمة المؤسسات المؤهلة لهذا الغرض على أساس إمكانياتها البشرية و المادية للتصرف في نفقات التنمية وضبط الإعتمادات المقترحة لفائدتها.

6 - نفقات التصرف المدرجة بالعنوان الثاني :

يتعين في هذا المجال على الوزارات والهياكل التابعة لها عدم تجاوز حجم المبالغ المرسمة بميزانية سنة 1998 مع إبرازها على حدة و توزيعها حسب ما جاء بالمنشور المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 1998.

III - رؤنامة إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية

لسنة 1999 :

لدراسة مقترحات الوزارات في الأبال المحددة يتعين إتباع الرزنامة التالية

- مارس 1998 :

- إعداد المقترحات المتعلقة
بالمشاريع والنفقات ذات
الصيغة الجهوية من طرف الجهات
و الوزارات المعنية .

- ماي 1998 :

- إعداد مشاريع الميزانيات لنفقات التصرف
و التنمية و الحسابات الخاصة في الخزينة
من طرف الوزارات و إحالتها إلى
وزارة المالية .

- ضبط التوازنات العامة لمشروع ميزانية
سنة 1999 .

- جوان - جويلية 1998 :

- مناقشة مشاريع ميزانيات الوزارات بين
مصالح وزارة المالية و الوزارات المعنية
ضبط مشروع ميزانية الدولة
لسنة 1999 .

- سبتمبر 1998 :

- أكتوبر 1998 :

- عرض مشروع الميزانية لسنة 1999
على مجلس الوزراء و إحالته إلى
مجلس النواب .

- نوفمبر 1998 :

- ضبط مشروع قانون المالية لسنة
1999 وعرضه على مجلس الوزراء
و إحالته إلى مجلس النواب .

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد الدعوة إلى السادة الوزراء وكتاب
الدولة للعمل على التطبيق الدقيق لما جاء بهذا المنشور من توجهات واحترام
للأبال.

المندوب
الإمضاء:  